

تنظيم دولة العراق والشام يهجر مدن وبلدات ريف دير الزور الشرقي

الجهة التي قامت بالتوثيق : الشبكة السورية لحقوق الإنسان

تقع مدينة الشحيل في الريف الشرقي لمدينة دير الزور، وتبعد عن مركز المدينة ٤٥ كم، يبلغ عدد سكانها حوالي (٣٠-٣٥ ألف) نسمة بالإضافة الى قرابة ١٠ الالف شخص نزحوا إليها من مدينة دير الزور ومن محافظات أخرى. تعتبر مدينة الشحيل معقل لتنظيم جبهة النصرة ولجيش الإسلام في محافظة دير الزور، وقد شارك أبناء المدينة إلى جانب جبهة النصرة و فصائل المعارضة في مواجهة خطر تنظيم دولة العراق والشام، وذلك منذ بدايات المواجهات بين الطرفين. بعد تقدم تنظيم دولة العراق والشام في ريف دير الزور في الفترة الماضية، قام بمحاصرة المدينة من ثلاثة جهات واشتدت المعارك، فأضطرت الفصائل المقاتلة الموجودة داخل المدينة الى الاستسلام، وفرض تنظيم دولة العراق والشام على أهالي المدينة ثلاثة شروط :

أولاً : توبة الأهالي.

ثانياً : تسليم جميع أنواع الأسلحة المتواجدة في المدينة.

ثالثاً : يخرج جميع الأهالي من المدينة ويبقون خارجها لمدة عشرة أيام، وعندما يشعر تنظيم دولة العراق والشام بالأمان داخل المدينة يطلب منهم العودة.

وفي يوم الجمعة الموافق ٣ / تموز / ٢٠١٤ بدأ تنفيذ الشروط، وقد نزح ما لا يقل عن ٣٠ ألف شخص خارج المدينة، ويعيشون في ظروف إنسانية غاية في الصعوبة، من أبرزها الارتفاع الشديد في درجات الحرارة التي تجاوزت الـ ٤٤° ونقص الأغذية والمياه، والعيش في خيم بدائية وسط الصحراء.

صور لبعض اهالي الشحيل اثناء **النزوح** من المدينة

وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن تنظيم دولة العراق والشام غير ملتزم بأي وعود أو معاهدات حتى الي يقطعها على نفسه، ففي يوم الاثنين الموافق ٢٣ / حزيران / ٢٠١٤ قام التنظيم بتهجير سكان كل من بلدة خشام البالغ عددهم ١٥٥٠٠ نسمة، وبلدة طابية البالغ عددهم ١٤ ألف نسمة، ولم يقبل بعودة أي أحد منهم حتى الآن. كما أن تنظيم دولة العراق والشام يهدد بإخلاء وتشريد كل من البلدات التالية (غرانيح، أبو حمام، الكشكية)، والتي يصل تعداد سكانها إلى نحو ٨٣ ألف نسمة، وهم من عشيرة الشعيطات، حيث يقوم تنظيم دولة العراق والشام بالضغط عليهم لاجبراهم على الخضوع والنزوح كشرط لقبول توبتهم.

الاستنتاجات :

إن اجبار السكان على ترك منازلهم وتشريدهم تحت قوة السلاح من أجل الحصول على الأرض والامداد ليشكل جريمة حرب، وإن تنظيم دولة العراق والشام يتحمل مسؤولية احترام الحقوق الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرته.

التوصيات :

إلى مجلس الأمن :

على مجلس الأمن أن يساهم بشكل فعال في حظر وصول السلاح إلى تنظيم دولة العراق والشام وملاحقة جميع المتورطين بذلك وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لايقاف تدفق الرجال والسلاح إلى تنظيم دولة العراق والشام وجميع التنظيمات المشابهة له وكل شخص يقوم بامداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب تتوجب محاكمته. تقع على مجلس الأمن مسؤولية حماية المدنيين في سوريا من جرائم تنظيم دولة العراق والشام والنظام السوري، وضمان عودة الاستقرار والسلم عبر ايقاف شلال الدماء اليومي.

إلى الدول الاقليمية :

العمل على تجفيف منابع تنظيم دولة العراق والشام والتعاون بشكل جدي في ايقاف وصول السلاح والأموال إلى التنظيم، وفي المقابل عليها ان تزيد من مساعداتها الانسانية الى النازحين في دير الزور.